Vol 08 / Issue 33 / September 2024
ISSN 2568-6739 p154-178

Journal of social sciences
Democratic Arabic Center For Strategic, Political & Economic Studies, Germany-Berlin

Conceptual reflections on the sociological Meanings of youth protest action

Agouzoul El Mehdi *
Regional Center for Education and Training Professions Souss-Massa
Morocco

agouzoulelmehdi@gmail.com
https://orcid.org/0000-0002-3478-3512

Received: 03/07/2024, **Accepted**: 20/08/2024, **Published:** 29/09/2024

Abstract: The interest in the sociology of social movements increased starting from the post-World War II era as a cognitive lesson characterized by a strong sociological debate, in order to find a scientific explanation for the protest action, which appears in social movements, as a new topic within contemporary sociological investigations, which received a great deal of attention from researchers who established the sociology of movements. Social, and they focused on its theoretical approaches through which the protest phenomenon can be read and the transformations occurring in it can be understood, starting from its traditional forms, all the way to its new waves that have become highly organized and professional. As we examine the origins of social movements, we must return to The origins of social movements, throughout human history, by recalling the various social and protest movements that human societies have known, in an attempt to contemplate the dynamics of youth protest and understand their implications through their different forms and directions of their emergence socially

Keywords: social movements, protest movements, youth protest action, sociology of social movements

**Corresponding author*

مجلة العلوم الإجتماعية
المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين
المجلد:08/العدد 33/سبتمبر 2024
ISSN 2568-6739 ص154-178

تأملات مفاهيمية في الدلالات السوسيولوجية للفعل الاحتجاجي الشبابي

المهدي أكزول*

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين سوس ماسة – المغرب

agouzoulelmehdi@gmail.com

https://orcid.org/0000-0002-3478-3512

تاريخ الاستلام: **2024/07/03** - تاريخ القبول: **2024/08/20** - تاريخ النشر : **2024/09/29**

ملخص: ازدادت وثيرة الاهتمام بسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية ابتداء من زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية كدرس معرفي تميز بسجال سوسيولوجي قوي، من أجل إيجاد تفسير علمي للفعل الاحتجاجي، المتمظهر في الحركات الاجتماعية باعتبارها مبحثا جديدا ضمن المباحث السوسيولوجية المعاصرة، والتي نالت قدرا كبيرا من اهتمام باحثين أسسوا لسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، وقعّدوا لمداخلها النظرية التي يمكن عبرها قراءة الظاهرة الاحتجاجية واستيعاب التحوّلات الطّارئة عليها. بدءا من أشكالها التقليدية، وصولا إلى موجهاتها الجديدة التي باتت على درجة عليا من التنظيم والاحترافية. لابد لنا ونحن بصدد هذه المقالة العلمية، أن نسبر أغوار أصول الحركات الاجتماعية عبر التاريخ الإنساني، وذلك باستحضار مختلف الحركات الاجتماعية والاحتجاجية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية، محاولة منا للتأمل في الديناميات الاحتجاجية الشبابية وفهم دلالاتها عبر اختلاف أشكالها وموجهات ظهورها مجتمعيا

الكلمات المفتاحية: الحركات الاجتماعية، الحركات الاحتجاجية، الفعل الاحتجاجي الشبابي، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية

*المؤلف المرسل

مقدمة:

لطالما تميزت السلوكات الإنسانية عبر التّاريخ بالبعد الاحتجاجي والثوري الرافض لبعض الوقائع السياسية والاجتماعية والممانع لحدوثها، إلا أن استخدام مفهوم الحركات الاجتماعية في سياقه النظري والمفكّر فيه، لم ينطرح إلا بحلول سنة 1842 مع "لورينز فون ستاين" Lorenz Von» «Steinالذي أبدع مصطلح "الحركة الاجتماعية" للدلالة على أشكال وصيغ الاحتجاج الإنساني الرّامية إلى التغيير وإعادة البناء المجتمعي. إذ لا يمكننا المضي في رصدنا الجينيالوجي للحركات الاجتماعية دون الاشارة إلى ومضاتها التاريخية الأولى المجسّدة لأصل الفعل الاحتجاجي عبر التاريخ، وذلك بدءا من ثورات العبيد التي قادها «Spartacus» ضد أسياد روما، مرورا بالقرون الثلاثة الأخيرة من التّاريخ الإنساني، والتي أبدعت مفهوما جديدا للحركات الاجتماعية، بالنظر لما شكلته هذه الثورات من علامات فارقة ومهام حاسمة في تغيير أساليب الحكم السياسي وأنماط التفكير الثقافي في العالم الحديث. فباندلاع الثورة الانجليزية عام 1689، والثورة الأمريكية عام 1776، والثورة الفرنسية عام 1789، والثورة البولشيفية سنة 1917، ساهمت كل هذه الثورات بقدر معين في تجدير الفعل الاحتجاجي، وتطوير أشكاله وممارساته، وجعله مثار تساؤلات معرفية من قارّات علمية متعدّدة (العطري، 2017، ص19). لقد عرف مفهوم الحركات الاحتجاجية في الآونة الأخيرة (منذ سنة 2011 لحدود الان) حضورا قويا في الساحة الإعلامية الدولية، كما في الخطابات السياسية الشمولية، خاصة بعد الثورات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها بعض الدول العربية، في إطار ما اصطلح عليه ب " الربيع العربي"، حيث ساهمت هذه الأحداث المستجدة داخل المجتمع العربي في تنامي الاهتمام بظاهرة الاحتجاج كمجال خصب للدراسة السوسيولوجية، بغرض فهم وتفسير وتأصيل مفهوم الاحتجاج بالاعتماد نظريا على تراكم الكتابات السوسيولوجية حول الحركات الاجتماعية، والاستعانة كذلك بنتائج بعض الدراسات الحديثة التي استهدفت الثورات في عدة دول عربية، من أجل بلورة تصور عام للحراك الاحتجاجي وتجلياته الاجتماعية والسياسية، كمحاولة بحثية لفهم الخطاب الاحتجاجي ومآلاته الاجتماعية، في ارتباط وثيق بالأوضاع السياسية التي تعيشها الفئات الثائرة وعلى رأسها فئة الشباب.

1. الحركات الاجتماعية مفهوما سوسيولوجيا:

يعدّ الاحتجاج من وسائل التعبير وإبداء الرأي الأربعة، المتمثلة في وسائل فردية، ووسائل جماعية، ووسائل شفهية، وأخرى مكتوبة. وهي وسائل رغم ما يبدو عليها من انفصال عن بعضها،

فإنها على الأخص، في حالة الاحتجاج متداخلة، بحيث يمكن الجمع بين التعبير الشفهي والكتابي والمصور، وذلك أن الاحتجاجات غالبا ما تكون مصحوبة بهذه الوسائل التعبيرية في الشارع العام في شكل وقفة أو اعتصام أو مسيرة أو تجمع خطابي، على مرأى ومسمع ممن حضره. ومن السمات الرئيسية التي طبعت الاحتجاج خلال العقدين الأخيرين، أنه عرف في المغرب، كما في معظم أنحاء العالم، قطيعة مع الاحتجاج المسلح، لأنه يحدث أذى في الناس، وفي ممتلكات الخواص وممتلكات الدولة. كما يعرف الاحتجاج اليوم انتقالا من الاحتجاج الصدامي إلى الاحتجاج السلمي. ولأن الأمر يتعلق بانتقال، فإن الانفلاتات أو الانزلاقات السلوكية للمتجمهرين، سواء على مستوى قوات الأمن، أو على مستوى الأفراد والجماعات المحتجة، تبقى دائما غير محسومة التوقعات.

تأخذ الحركات الاحتجاجية معان متعددة، باختلاف زوايا النظر إليها. فبعد أن كانت الحركات الاجتماعية لبنة أساسية لبناء الثقافة الإنسانية في شخصية الفاعل الاجتماعي حسب تورين، غدت الثقافة الاحتجاجية تتغذى على الوقائع الاجتماعية والسياسية لدى بعض المجتمعات التي تعيش تأخرا نسبيا في الانفتاح الديمقراطي (تورين، 2000، ص77). ولعل أهم الأحداث التي أججت المطالب الاجتماعية والسياسية، في بعض الدول العربية إبان "ثورات الربيع العربي"، تلك الوقائع "الانفجارية" «explosives» التي تمثّلت في انتحار البوعزيزي في تونس، وانتقال شرارة الاحتجاج بعد ذلك لمصر وليبيا وسوريا. هذا السياق التراكمي للضغوطات الاجتماعية، ودوره في إذكاء الإيقاع الاحتجاجي، جعلنا نفكر مليا في القضايا المنهجية والإبستمولوجية والمضامينية المؤطرة لبحثنا.

لا شك أن مقاربة الحركات الاجتماعية من الزاوية السوسيولوجية، تفرض إعادة هذا المفهوم إلى واجهة التدقيق من خلال تمحيص دلالاته الاجتماعية، وسياقاته التاريخية، وملامح ظهور مفهوم الحركة الاجتماعية في مختلف الأنساق السياسية والاجتماعية (العطري،2017، ص20). لا يمكن الاكتفاء بتعريف مفاهيمي وحيد، نظرا لتأسيس هذا مفهوم على خلفية معرفية غنية ومتنوعة، تمتح من أطر إبستمولوجية وتوجهات إيديولوجية متباينة. فما هي أبرز التعريفات النظرية لمفهوم الحركات الاحتجاجية؟ وكيف يمكن توليف الأبعاد التعريفية التي قاربت هذا المفهوم؟ وعلى أي أساس يمكن تصنيف الحركات الثورية باعتبارها حركات اجتماعية؟

يقدم "شارلز تلي" تصورا دقيقا للحركة الاجتماعية، بالنظر إلى عدد من العناصر الأساسية اللازم توفرها في هذه الحركة حتى يتسنى لنا وصفها بهذا المسمى. تتجلى هذه العناصر في كون الحركات الاجتماعية: "جهود منظمة، ومجموعة من المشاركين، وأهداف، وسياسات، وأوضاع، وتغيير،

ومكونات فكرية محركة، ووسائل تعبئة"(تلي،2005، ص13). كما عرف شارلز تلي الحركات الاجتماعية بوصفها جهود منظمة يبدلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة. كما يمكن تعريف الحركة الاجتماعية، بالإشارة إلى الدلالة الاجتماعية للحركة، باعتبارها محيلة على القيام بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو الوصول إلى هدف ما (تلي،2005، ص13). تتضمن أيضا الحركات الاجتماعية اتجاها عاما يروم تغيير الأوضاع من طرف مجموعة من الأشخاص يحملون أفكارا وعقيدة مشتركة بشكل يجعلهم يحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة. إن الحركة الاجتماعية محاولة قاصدة للتغيير الاجتماعي، إذ تتكون الحركة غالبا من مجموعة من الناس يندرجون في أنشطة محددة، معتمدين على خطاب موحد يستهدف تغيير المجتمع، ويتحدى سلطة النظام السياسي القائم. تبرز، إذا، قوة المفهوم على مستوى الدلالة السوسيولوجية في كون الحركة الاجتماعية تقترن بشدة بمفهوم القوة الاجتماعية، والقدرة على التأثير وإحداث التغيير (تلي،2005، ص14).

لطالما ارتبط بناء حركة اجتماعية قوية مناصرة للديمقراطية، بمهمة أساسية تناط بمنظمات المجتمع المدني التي تعمل في ظل شروط تسيرها البيئة السياسية القمعية، حيث إن الحركات الاجتماعية في هذا السياق تحيل على تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات مختلفة. إلا أن ما يجمعها هو ذلك الشعور العام بالضيم، المتسم بأواصر الإدراك المشترك لغياب الديمقراطية في وضعية سياسية معينة (تلي،2005، ص14). لا موارية إذا في اعتبار الحركات الاجتماعية مفهوما متجذرا على مستوى البحث السوسيولوجي، ذلك أن البحث في السياقات التاريخية لاندلاع الحركات الاجتماعية، سيقودنا لا محالة نحو مختلف الحركات الاجتماعية التي عرفتها الإنسانية في الأزمنة الغابرة. فالحركة الاجتماعية سلوك وممارسة بشرية قديمة قدم الانسانية. غير أن استعمالها كمفهوم يحمل دلالات نظرية، يظل حديثا، تحديدا مع مطلع سنة 1842، حيث صاغ المؤرخ الألماني "لورينز فون ستاين" «Lorenz von Stein» مصطلح "الحركة الاجتماعية" لتوصيف صيغ وأشكال الاحتجاج البشري الرامية إلى التغيير وإعادة البناء (العطري،2017، ص17).

يتحتم علينا، في إطار دراستنا لآلية تشكل الحركات الاجتماعية بغرض فهمه، الوقوف عند مسارات الفعل الاحتجاجي منذ بداية انبلاجه إلى مآل امتداده، ذلك أنه فعل له مسار حيوي، يحكم تاريخ كل الاحتجاجات التي عرفها التاريخ البشري. يبدأ الفعل الاحتجاجي كممارسة اعتراضية تلقائية وعفوية، ناتجة عن دوافع وحاجات بالغة في الإلحاح، ثم كآلية لتعبئة موارد احتجاجية بشرية، بشكل

تلقائي وغير منظم، ليصير بعد ذلك فعلا احتجاجيا مكتملا من حيث القصد والغايات، ومتجسدا كبنية منظمة قادرة على التأثير في الفضاء العام، وإسماع أصوات المحتجين عبر الفعل والحضور.

لا شك أن هذه الدورة الحيوية لهيكلة الحركات الاجتماعية يستعصي عليها اختزال سيرورة الاحتجاج في أعمال تلقائية وأخرى منظمة، إذ لابد من العودة إلى الخصوصية الرمزية والمادية المؤطرة لمعايير وقيم وسلوكات الفعل الاحتجاجي، والتي تظهر بارزة تارة وتخبوا تارة أخرى، وتتواصل في سيرة اكتمال الأشكال الاحتجاجية المعبرة عن دينامية الاحتجاج وحركيته. فإذا كانت السوسيولوجيا لا تؤمن أن هناك فعلا بالصدفة، وتؤكد على أن الأفعال وردود الأفعال هي بالضرورة إجابات موضوعية على حاجات ووضعيات اجتماعية سابقة، فإن الفعل الاحتجاجي "كواقعة اجتماعية؛ مهما اتجهت نحو التوازن أو الاختلال فهو نتاج خالص لعدة شروط أملتها الحياة الاجتماعية.

2. الحركات الاجتماعية والرهان الابستمولوجي:

إذا كانت العناصر المحددة للحركات الاجتماعية موجودة في الواقع الاجتماعي، وذلك بإنتاجها وإعادة إنتاجها وتطويرها، فإن الأبحاث التي همت الحركات الاجتماعية سعت إلى تأطير الحركة الاجتماعية إبستمولوجيا وتاريخيا، عبر سبر أغوار نشأتها، ورصد سيناريوهات تشكلها، وكيفية استخدام أبسط الأدوات الشعبية لتطويرها وبلوغ أهدافها. فبالرغم من كون التعريفات التي تناولناها ونحن نعرض الدلالة السوسيولوجية للحركات الاجتماعية، فإن رؤيتنا لهذه الحركات تستوجب وضعها في إطار مقارن، يسهل علينا تمييز وضع الحركات الاجتماعية عن الأشكال الأخرى من العمل السياسي، بالإضافة إلى دعم قدرتنا على تقييم الحركات الاجتماعية، والمراهنة عليها في الزمن المعاصر، كأدوات لحل الأزمات وتغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية (تلي،2005، ص15).

لقد كانت الحاجة ماسة لآلية علمية، يمكن من خلالها تفسير الديناميات الاحتجاجية المعتملة داخل الحركات الاجتماعية، من خلال الوقوف عند دلالة المفهوم وتفكيكه، عبر رد المتعدد إلى الواحد، في محاولة لإعطاء مفهوم الحركات الاجتماعية تعريفا دقيقا ومتعارفا عليه في أوساط الباحثين في الحقل السوسيولوجي. إلا أن تعريف هذا المفهوم عرف اختلافا وتناقضات بالنظر إلى الأطر المعرفية والتوجّهات الإيديولوجية التي صاحبت التفكير في الديناميات الاجتماعية، مما أفضى كنتيجة إلى التباس وعدم وضوح الرّؤية التي همّت العديد من الحركات الاجتماعية عبر التّاريخ

البشري، خاصّة وأن مثل هذه الثيمات السوسيولوجية لا تسلم من التأويلات الإيديولوجية والتأطير السياسي.

ظلّت الحركات الاجتماعية لزمن بعيد أسيرة فهم متأثّر برهانات الصّراع الدّائر بين المعسكرين الشّرقي والغربي، ما يفيد في إنتاج قراءات ماركسية أكثر انتصارا للحركات الاجتماعية باعتبارها صراعا طبقيا وجسرا نحو التغيير. ومن جانب آخر، كرّس التّوجّه السياسي الرأسمالي نظرة عدائية للحركات الاجتماعية، إذ لا يرى فيها سوى ذلك "العدو الاحتياطي" الذي يجب التّخلّص منه في أقرب فرصة سانحة يتيحها التّاريخ. وهذا ما يفسّر ارتباط تحليل الحركات الاجتماعية، في الدّراسات السوسيولوجية الفرنسية، بالمقاربة الماركسية (العطري، 2017، ص 20).

إن التمعّن السوسيولوجي في مفهوم الحركات الاجتماعية لا يجعلها منفصلة عن دائرة الصّراع المجتمعي، على اعتبار أن الصراع هو " كل تعارض بين الأفراد والجماعات من حيث القيم والمصالح"(Landrin & Le Digol, 2009, p. 131) ، ولكون الصّراع كذلك بعد من أبعاد الحركة الاجتماعية في تجلياتها الاحتجاجية القائمة أساسا على رفض واقع اجتماعي معين، والثورة عليه والرغبة في تغييره. فقد عرّف "تشارلز تيلي" الحركات الاجتماعية في هذا الصدد على أنها سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديون لرفع مجموعة من المطالب، حيث يعتبر تيلي بأن الحركات الاجتماعية مدخل أساسي يسمح من خلاله للأشخاص العاديين بالمشاركة في الشّأن السياسي، وإبداء رأيهم فيه، كما تعرّف الحركات الاجتماعية سوسيولوجيا بأنها "عمل جماعي يهدف إلى تأسيس نظام جديد للحياة" (رمضاني، 2016، ص 342).

ويعرّف إيريك نوفو «Éric Neveu» الحركات الاجتماعية بأنها تعبئة الرّجال والنّساء حول الآمال، والعواطف والمصالح. وهي كذلك وصفة ممتازة حتى نفتح نقاش الرهانات الاجتماعية حول العدل والظلم. كما أنها مناسبة لتحريك المجتمع المدني والهيئات السياسية للتسجيل في الذاكرة الجماعية (Neveu, 2011, p. 3). يشير "هربرت بلومر" إلى أن الحركة الاجتماعية هي ذلك الجهد الجماعي الرّامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين. فالحركات الاجتماعية في نظره مشروعات جماعية، تستهدف إقامة نظام جديد للحياة، إذ تستند الى إحساس بعدم الرضى عن النمط السائد، والرغبة في إقامة نمط جديد. مادام الدافع إلى التّحرّك الاجتماعي ينشد التغيير المتواصل، فشرعية وجود الحركة الاجتماعية تضمحل بانعدام شرط التغيير والاستمرارية (Blumer, 1951)، حيث يؤكد قاموس علم الاجتماع "لجولد وكولب" أن الحركات الاجتماعية

جهود مستمرة من قبل جماعة اجتماعية تهدف لتحقيق أهداف مشتركة لكافة الأعضاء. فالشراكة الاجتماعية بهذا المعنى فعل مستمر في الزّمان من شأنه تأهيل الممارسة الاحتجاجية للانتماء مفهوميا إلى قاموس الحركات الاجتماعية كفعل اجتماعي مفكّر فيه ومنظّم ينشد تغيير معالم المجتمع، بالانتقال من واقع اجتماعي مرفوض إلى آخر مرغوب فيه (العطري، 2017، ص 21).

لا يمكن تصور حراك للمفاهيم، على حد تعبير السوسيولوجي المغربي أحمد الشراك، دون حضور ديناميات وتحولات تمس البنية المفاهيمية في ارتباطها بالواقع، ما يقتضي بناءها وتوظيفها للتمكّن من إعادة النّظر فيها وفي أنساقها وسياقاتها، في إطار فلسفة المفاهيم، أي ربط الحراك المفاهيمي بما هو توصيف مجرّد للحراك الاجتماعي، بسياقه الواقعي أي حراك الواقع، لأن حراك الواقع سبّاق ومؤسس للأنساق النظرية والأجهزة المفاهيمية خاصة في البحوث الإنسانية والاجتماعية والسوسيولوجية تحديدا. ولعل هذا التعالق والتشابك بين السوسيولوجيا كعلم ضمن العلوم الإنسانية والاجتماعية ومختلف التخصصات والأنساق العلمية الإنسانية، يطرح سؤال قدرية ارتباط العلوم الإنسانية والاجتماعية بالواقع، أي أن كل مواكبة علمية سوسيولوجية لا يمكن أن تنزاح بأي شكل من الأشكال عن ارتدادات التغيير على مستوى الواقع عبر التموقع في زاوية التشخيص والتفسير، دون القدرة على التنبّؤ والاستشراف، خاصة مع ما تعرفه العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام من تهميش وإقصاء في العالم العربي، نظرا للإقصاء الممنهج والتبخيس المستدام من طرف الأجهزة الإيديولوجية للأنظمة والأنساق السياسية التي لطالما كانت الموضوع والهدف من الثورات والحراكات التي عرفتها البلدان العربية، دون محاولة لتبرير القصور الكبير على مستوى البحث العلمي المواكب لتطور المجتمعات العربية في صلته بالثورات والحركات الاجتماعية والاحتجاجية داخل البلدان العربية، في غياب شروط مأسسة البحث السوسيولوجي المهتم بقضايا وديناميات المجتمعات، على المستوى "الميكروسوسيولوجي" و"الماكروسوسيولوجي" (الشراك، 2017، ص 16).

حاول عالم الاجتماع الفرنسي "آلان تورين" تناول موضوع الحركات الاجتماعية ضمن اهتماماته البحثية، وذلك بنحته لمفهوم الحركة الاجتماعية، بالاستناد إلى موقفه النقدي الرافض لفكر ما بعد الحداثة «post modernisme» الذي أعلن انتهاء مصطلح الحركات الاجتماعية إلى مفهوم آخر بديل فضّله "تورين". وهو مفهوم " الجماعات المدنية المتنازعة في المجال العام"، على اعتبار أن هذه الجماعات تدبر نزاعاتها باعتماد آلية تفاوضية مستمرة، وليس عبر الحركات الإيديولوجية الواسعة (تلي،2005، ص15). يتضح من خلال المنظور السوسيولوجي الذي يميز طرح "آلان تورين" أن مفهوم الحركات الاجتماعية مفهوم " مُراوِغ"، ذلك أنه من المصطلحات الإشكالية في العلوم الإنسانية

والاجتماعية، إذ يخرج هذا المفهوم عادة عن كل تأطير دقيق أو موضوعي، ضمن أشكال العمل الاجتماعي والسياسي. كما أن تماس مفهوم "الحركات الاجتماعية" مع مفاهيم أخرى متقاربة كالثورات الشعبية، والانتفاضات الجماهيرية، والتحركات الشعبوية، والاحتجاجات، والحركات الإصلاحية...، صعَّب من مهام الباحثين عن إطار إبستمولوجي واضح ومفسر للحركة الاجتماعية في خصوصيتها السوسيولوجية (شعبان، 2012، ص 19).

أما من وجهة نظر "شارلز تلي"، فإنه يرى أن الحركات الاجتماعية تمثل سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون للتحدث نيابة عن قاعدة الشعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي، وذلك سعيا لمطالبة هؤلاء الأشخاص بمطالب واضحة، تروم إجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة، ودعم هذه المطالب بالخروج إلى الفضاء العام وتجسيد مظاهرات عامة من التأييد (تلي، 2005، ص15). لعل القاسم المشترك في ظل الزخم الإبستمولوجي الذي رافق الأبحاث التي همت الحركات الاجتماعية يوجه انتباهنا إلى مفهوم لا يقل أهمية عن الحركات الاجتماعية، وهو مفهوم "التغيير"، ذلك أن أول ملمح يمكِّننا من تحديد طبيعة الحركات التي يمكن نعتها بالاجتماعية ـ باعتباره أبرز سماتها ــ هو أن مركز اهتمام هذه الحركات الرئيسي، ومحور نشاطها الجوهري هو فكرة التغيير (شعبان، 2012، ص 20).

وبالنظر إلى أهمية وحساسية مفهوم التغيير في تعالقه مع التحديد السوسيولوجي للحركات الاجتماعية، فهذه الأخيرة ستصبح مدخلا أساسيا إلى قراءة سلوك الأفراد والجماعات، ورصد العديد من الظواهر الاجتماعية الدينامية والمعقدة. لذلك حرص "غوستاف لوبون" من خلال مقاربة تنهل إبستمولوجيا من علم النفس الاجتماعي، أن يفكر علميا في سيكولوجية الجماهير، من خلال تقديم مجموعة من الشروط والأشكال والظواهر التي تحدد الفعل الجماعي (العطري، 2011، ص 21). ستتيح الحركات الاجتماعية كمدخل لفهم الفعل الجمعي المجال للباحثين في حقل الجغرافيا والتهيئة الحضرية، إذا دعت الضرورة البحثية في هذا المجال فرصة فرض نقاشات محتدمة حول تهيئة وإعداد التراب، مع مطلع ستينيات القرن الماضي، بهدف تجاوز الأزمات، والمشاكل الناجمة عن الاختلالات البنيوية العميقة بين الجهات الترابية. فقد وجد المتخصصون الجغرافيون أنفسهم مدعوين إلى تأمل الانتفاضات الحضرية والقروية وتحليلها، لمعرفة سياقات تشكلها وأسبابها، ليقحموا في المبحث السوسيولوجي بعد ذلك مقاربات عديدة تشهد على أن التهميش السكني والمجالي عامل مركزي في إنتاج الفعل الاحتجاجي. لقد أسس الباراديغم الجغرافي، بالتالي، منطقا مفسرا لسيرورة

حدوث الحركات الاجتماعية، من منطلق جدل المركز والهامش، إذ كلما ساد الاختلال، وانفرطت إمكانات الضبط الاجتماعي، حلت الفوضى مكان التوازن والنظام (العطري، 2011، ص 21).

وفي نفس السياق يرى بعض الباحثين في مجال الحركات الاجتماعية أن هذه الأخيرة فقدت مركزيتها مؤخرا كمرجع في الأنساق البحثية، ذلك أنها أضحت تتطلب مقاربات حديثة ومتخصصة كبرنامج "ديناميات التنازع" «Dynamics of contention »الذي فرض إعادة توجيه أجندة البحث في الحركات الاجتماعية عبر تحديد آليات للعمل، ورصد أحداث شديدة التنوع وأشكال "السياسات التنازعية" «contention politics» في مواكبة حثيثة لأشكال الدمقرطة « démocratisation »، والقومية « nationalisme »، والثورة « révolution ». كل هذه المقاربات التنازعية ستمكن من تحليل الحركات الاجتماعية، واستخلاص آليات تشكلها الاجتماعي (تلي، 2005، ص16).

إن المقاربات الحديثة والمتخصصة في مجال الحركات الاجتماعية تجعلنا نسائل سيرورة الفعل الاحتجاجي، باحثين عن آليات ومقاربات نفسر من خلالها أشكال الديناميات الاجتماعية الاحتجاجية، خاصة وأن الحركات االاجتماعية غير قابلة للتفسير الجزئي الذي يفصلها عن سياقها المجتمعي العام، ذلك أن المقترب التفسيري للحركات الاجتماعية يقتضي رصد العلاقة الدالة عليه، مع المعطيات الكلية والنسقية التي أنتجته. فعلى سبيل المثال، ف "تمردات الفلاحين لا يمكن اعتبارها ردود أفعال ناتجة عن تراكم مشاكل محلية، بالقدر الذي تعبر فيه عن حركات محلية ناجمة عن اضطراب المجتمع ككل. من هذا المنطلق، يحق لنا مساءلة النظريات والمقاربات المفسرة للفعل الاحتجاجي عن مشروعيتها الإبستمولوجية، في ملائمة الوقائع الاجتماعية ذات الصلة بالاحتجاج.

3. الحركات الاجتماعية الجديدة:

تحوّل النزوع المفاهيمي الجديد من الحركات الاجتماعية إلى الحركات الاجتماعية الجديدة، بما عرفه العالم من حركات اجتماعية منذ أواخر عقد الستينيات والسبعينات من القرن الماضي، عقب بروز ما بات يصطلح عليه "بالمجتمع ما بعد الصناعي". كانت أبرز علاماتها: حركة الشباب والطلبة التي اجتاحت أوروبا عام 1968، في كل من فرنسا والمانيا، وفي عام 1969 بإيطاليا. لقد عرفت هذه الحركات الشبابية مدّا ثوريا، تجاوز حدود أوروبا إلى مناطق متعددة من العالم، حيث انقدحت شرارة الاحتجاج في أوساط الشباب والطلبة، وفي أوساط فئات وجماعات وقطاعات أخرى داخل المجتمع الإنساني، مما شجع هذه الفئات على النزول إلى الشارع، والتظاهر من أجل تحقيق أهدافها (شعبان، 2012، ص 23).

سعت الحركات الاجتماعية الجديدة في أوروبا إلى الدفاع عن البيئة والمرأة، رافضة سلطة الدول، ومطالبة ينزع السلاح. كما تبنت هذه الحركات مطالب الفئات المستضعفة وجماعات السكان المهمشة. عكست، إذا، هذه الحركات الاجتماعية أزمة بنيوية، كانت تتخبط فيها المجتمعات الأوروبية المتقدمة التي عاشت طفرة اقتصادية فارقة خلال عقد ما بعد الحرب العالمية الثانية (1950-1960). أدت إلى تحقيق حالة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي المصحوب بمزيد من السيطرة والتحكم في الحياة الاجتماعية للأفراد، بالإضافة إلى تدخل الدولة في تفاصيل الحياة الفردية للمواطنين وانتهاك خصوصياتهم، معلنة تبدد وعود الرأسمالية التي طالما بشّرت الإنسانية في مراحلها الأولى بأقل مساحة ممكنة من التدخل في حياة الأفراد، تحت شعارها الشهير " دعوه يعمل دعه يمر" (شعبان، 2012، ص 23). ومن جهة أخرى، قد تتخذ الحركات الاجتماعية الجديدة شكل "رد فعل لتغيير" منظومة القيم «Value shift» في الدول "ما بعد الصناعية"، خاصة أن المجتمعات الإنسانية في هذه الدول عرفت إشباعا مرتفع الدرجة، بفعل التطور الاقتصادي الذي سد الحاجات الأساسية للأفراد والجماعات، سواء أكانت هذه الحاجات مادية أم سياسية. وهذا ما دفع إلى "تغيير الرأي العام واتجاهه إلى الأمور المتعلقة بالهوية الثقافية وتحقيق الذات (self-actualization) كبديل عن الأمور المتعلقة بتحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي" (شعبان، 2012، ص 24).

لطالما اعتَبر "آلان تورين" الحركات الاجتماعية الجديدة حركات ذات بعد ثقافي، تفتقر إلى البعد السياسي. بذلك تكون الحركات الاجتماعية الجديدة حركات للتغيير. ومن وجهة نظر أخرى، تُعتبر حركات التغيير الجديدة منظمات أو تجمعات متكونة من عدة تيارات لا يشترط فيها وحدة الفكر أو الايديولوجيا، تتفق فيما بينها على أجندة مرحلية، وتنتظم جهودها في إطار تنظيمي بسيط ومرن. تسعى هذه الحركات إلى إحداث تغيير شامل في الأوضاع المجتمعية القائمة من خلال الوسائل السلمية، ذلك أن الحركات الاجتماعية الجديدة لا تهدف إلى الوصول للسلطة، بل تسعى إلى تغيير نمط علاقات القوة السائد بوصفه شرطا أساسيا للتغيير (شعبان، 2012، ص 24). ولعل هذا ما يدعونا لرصد مؤشرات التمييز بين أشكال الحركات الاجتماعية في الماضي ونظيرتها المعاصرة كما جاءت في الجدول أسفله:

الجدول: التمييز بين خصائص "الحركات الاجتماعية القديمة" قياسا إلى نظيرتها "الحركات الاجتماعية الجديدة"(شعبان، 2012، ص 25):

	الحركات الاجتماعية القديمة« SM »	الحركات الاجتماعية الجديدة « NSM »
المدى الزمني	حتى أواخر ستينيات القرن الماضي	بدءا من حركات الشباب والطلاب في أوروبا، عام 1968 وما بعدها.
الحشد الرئيسي	طبقات اجتماعية (عمالية أو فلاحية)	من مختلف الفئات والطبقات.
طبيعة المجتمع	مجتمع صناعي	مجتمع ما بعد الصناعي.
الأدوات الأساسية	تقليدية، حزب، نقابة...	جماعة، ائتلاف، حركة...
الأهداف الرئيسية	اقتصادية/طبقية	سياسية/ ثقافية/ أخلاقية، حركات تسوية، بيئية، تشاركية.
الهيكل التنظيمي	صارم–مركزي–منضبط–تراتبي	رخو–لامركزي–مباشر–غير تراتبي
المرجعية الاجتماعية	الطبقات الفقيرة والكادحة، العمال الفلاحون، بورجوازية صغيرة...	لا طبقية، وإن كان يغلب عليها منتسبو الطبقة الوسطى.
التكتيكات والاستراتيجيات	من خلال الحزب والنقابة... الهدف هو تحدي النظام ومجابهته.	من خلال أشكال متعددة من الاحتجاج ذات البنية المؤسسية الضعيفة، (الاعتصامات، اضطرابات الجوع...) الهدف: ترسيخ مساحة الاستقلالية في مواجهة هيمنة الدولة على المجال الاجتماعي.
القيم	تحقيق المصالح المادية والهوية الجماعية بتوزيع الهيئة على السلطة السياسية، والوصول إلى مواقع صنع القرار وإعادة توزيع الثروة.	ترسيخ الهوية الفردية والجماعية وحماية المجال الخاص من تغول السلطة.
البنية	متجانسة	غير متجانسة

يتضح إذا، من خلال جدول أعلاه، أن الحركات الاجتماعية الجديدة تختلف عن نظيرتها القديمة من حيث الإطار الزمني وطبيعة الحشد والمجتمع، بالإضافة إلى كون هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تنزع إلى التحرر من الوصاية المؤسساتية، ذلك أنها تستثمر أدوات تنظيمية مستحدثة كالجماعات والاختلافات والحركات. ولعل هذا ما جعلها تنفصل عن مقومات الفعل الاحتجاجي الكلاسيكي المبني على صراع الطبقات داخل المجتمع إلى خطاب احتجاجي جديد، قوامه المطالبة بالحقوق الثقافية والسياسية والأخلاقية. بيد أن عدد من الحركات الاجتماعية الجديدة تتصف بأبعاد تعود إلى نماذج الحركات القديمة كالبنية المتماسكة والتراتبية. كما تنتهج هذه الحركات الاجتماعية الجديدة أساليب تقليدية، بالإضافة إلى الأساليب المستحدثة، وتجانس البنية الداخلية.

ارتبط مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة بحركات وتحركات بعض الفئات الاجتماعية في أوروبا، تزامنا مع الحركات الشبابية والطلابية سنة 1968، والتي كانت تراهن من خلال الفعل الاحتجاجي على مطالب سياسية، كانت تدعو في غالبيتها إلى الدفاع عن البيئة وتحرير المرأة والسلام ونزع السّلاح، لتنتقل هذه الحركات الاجتماعية بعدها إلى بلدان العالم الثالث، ولأمريكا اللاتينية على وجه التحديد، وتنتشر من ثمة في آسيا. لقد ارتبطت الحركات الشبابية في أوروبا سنة 1968، بمطالب وشعارات سياسية تميّزت بالمجهولية الإيديولوجية «L'anonymat Idéologique» (العطري، 2011)، إذ كانت مطالبها عصيّة عن أي تصنيف إيديولوجي أو سياسي يساري كان أو يميني، رغم ما ميزها واقعيا من توجه يساري عام، على اعتبار أن مؤسسيها كانوا على علاقة بالتوجّه الإيديولوجي اليساري، حيث كان التقسيم الكلاسيكي للتوجهات السياسية والثقافية في منتصف القرن العشرين ينزع إلى توجهين قطبيين: توجه يساري سوفياتي من جهة، وتوجّه يميني أنجلوسكسوني من جهة ثانية، وفق التقسيم السياسي الكلاسيكي العالمي في ظل الحرب الباردة، والاستقطاب الدولي بين العالمين الرأسمالي والاشتراكي (سعيد، 2012، ص123).

انتقلت بعد ذلك الحركات الاجتماعية من أوروبا إلى بلدان العالم الثالث، إذ ميزها تغليب المطالب العمالية والمهنية في بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا، وذلك تعبيرا عن مطالب اقتصادية لبعض الفئات الاجتماعية، في إطار عمالي بالدرجة الأولى، على عكس الحركات الاجتماعية الشبابية التي طبعت أوروبا بمرافعاتها السياسية، حيث أن أغلب الشعارات والمطالب الأوروبية آنذاك تمحورت حول تغيير الواقع السياسي (Cooper, Addis, & Morrow, 2005, p. 70). إلا أن العامل المشترك بين الحركات السياسية في أوروبا والاقتصادية المهنية في أمريكا اللاتينية وآسيا هو خروجها من نطاق التأطير السياسي والنقابي المؤسساتي، رغم قوة الأحزاب والنقابات في العديد من هذه البلدان. بهذا

يمكن القول إن الحركات الاجتماعية الجديدة لا تفرض مطالب اجتماعية شاملة ومحددة، كما أن أعضاءها لا تجمعهم إيديولوجيا موحدة، ولا يتبنون قناعات سياسية سلطوية، إذ لا تصل مطامحهم إلى أهداف سياسية تستهدف شكلا معينا من أنظمة الحكم السياسي. لذلك، فهي حركات اجتماعية جديدة استجد فيها انعدام الرّغبة في تبوّء مناصب سياسية، أو حب الوصول إلى سلطة الحكم. كما أنها لا تسعى الى المشاركة في الحياة السياسية المؤسساتية. ونتيجة لذلك كان عدم انخراط أعضاء هذه الجماعات الشبابية تحت أي غطاء حزبي أو نقابي مؤسساتي والاشغال في إطار حركات اجتماعية بمعزل عن برامج وخطط الأحزاب السياسية (دي لابورتا و دياني، 2017، ص 64).

إن عدم تأطير الحركات الاجتماعية الجديدة تحت لواء سياسي أو نقابي جعل منها حركات تمثّل مطالب اجتماعية خالصة، ولا تعبّر عن مطالب فئوية ضيقة بقدر ما تحاول التعبير عن مطالب اجتماعية واقتصادية تندرج تحت مجموعتين، اذ تتبنى المجموعة الأولى مطالب اقتصادية مهنية لفئات اجتماعية جديدة أغلبهم لم يتأطر بعد ضمن البنيات التنظيمية النقابية. أما المجموعة الثانية، فتتبنى مطالب اقتصادية مهنية لمجموعات سكانية لا تندرج ضمن فئة اجتماعية واحدة (Benford & Snow, 2000, p. 620) .

من حيث التقسيم الاجتماعي للعمل، تتعدد أشكال الحركات الاجتماعية ومجالاتها وأنواعها، حيث تضم بعض الحركات الاجتماعية في عناصرها عددا لا يجاوز العشرات. بينما يتسع العدد في حركات أخرى ليشمل الآلاف من المشاركين، إذ تستطيع بعض الحركات الاجتماعية ممارسة أنشطتها في ظل القوانين السائدة في الدولة، بينما تظل حركات أخرى مضطرة للعمل بصورة سرية، وتتمتع بقدرة على النشاط في الهامش الذي تسمح به السلطة قانونيا. وقد تبرز، في مقابل هذه الحركات الاجتماعية الجديدة، حركات أخرى مثبطة ومضادة للفعل الاحتجاجي تسعى في أبرز مطامحها إلى الحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة. ولعل أبرزها الحركات الاجتماعية المضادة في المجال الديني والتي تمثل الحركات الأكثر فعالية وقوة وتأثيرا في المجتمع (Hellmeier & Weidman, 2020, p. 82).

لقد أصبح الاعتراف بالتقسيم الاجتماعي للعمل في اتساق مع المطالب المجتمعية الفئوية، أكثر جلاءً، خصوصا في المجتمعات الصناعية، حيث يرتبط صعود وتنامي فاعلية الشباب مثلا بتطور التكنولوجيا، ذلك أنه في المجتمعات الأقل تقدما تكون المهارات التي يجب أن يتقنها الشباب لتحقيق الاعتماد على الذات اقتصادياً أبسط، وتدعو إلى تخصيص وقت أقل لشبابها. أما المجتمعات ذات المستويات الأعلى من التطور التكنولوجي، فيجب أن تسمح بفترة أطول من الاعتماد على شبابها،

وتمكينهم من تطوير أنفسهم. وبالتالي، فإن مرحلة الشباب، في المجتمعات المتقدمة، أكثر طولاً مقارنة بالمجتمعات الأقل تطورا. ومادامت الظواهر الشبابية من قبيل الديناميات الاحتجاجية الشبابية حريّة بالملاحظة والتحليل والتفسير السوسيولوجي، فإنها تقتضي بالموازاة مع ذلك ترسانة مفاهيمية، وعدّة منهجية، ومعطيات نظرية كفيلة باجتراح الظواهر الشبابية سوسيولوجيا، وفهم آليات تشكلها ومآلاتها الاجتماعية. ذلك أن الظاهرة الاحتجاجية الشبابية في نظرنا مجال خصب للتأمل السوسيولوجي، وميدان فسيح لمقاربة الظواهر الاجتماعية المصاحبة للفعل الاحتجاجي "امبريقيا".

4. من الحركات الاجتماعية إلى الحركات الاحتجاجية:

لعل الحركات الاجتماعية بشكل عام، والاحتجاجية بشكل خاص، من الإشكاليات المجتمعية التي اقتحمت الحقل السوسيولوجي بقوة، نظرا لأهميتها وراهنيتها. أصبح الفعل الاحتجاجي مثار العديد من النقاشات والسجالات الفكرية، بغرض معرفة أسبابه المباشرة وغير المباشرة، ورصد كيفية تشكل سيرورة إنتاج "انفعالات منظمة" تتخذ عادة طابعا جماعيا وجماهيريا، يتفاعل بموجبها المحتجون مع قضايا مجتمعية عبر مطالب يلتمسونها بإصرار ونضج من المؤسسات السياسية والاقتصادية (الشوبكي و آخرون، 2014). فالحركات الاحتجاجية ظاهرة مجتمعية حاضنة لكل فعل وسلوك تمردي وانتفاضي وثوري. إلا أن التدقيق في مفهوم الاحتجاج يحيلنا بالضرورة على بواعثه وسياقاته التاريخية، على المستوى الدولي أولا ليتسنى لنا فهم سيرورة الاحتجاج كفعل يحمل دلالة سوسيولوجية يمكن تفسيرها وفك شفرتها محليا كمحطّة ثانية. بمعنى أن مقاربة الفعل الاحتجاجي تحتاج منا فهما لسياقه التاريخي "الماكروسوسيولوجي" وصولا لأبعاده "الميكروسوسيولوجية" المتجلية على المستوى المحلي والوطني.

لقد عرف الفعل الاحتجاجي تحولا دلاليا ومفاهيميا مع تغير الظروف المجتمعية، والفترات التاريخية التي تعاقبت عليها المجتمعات الإنسانية، وذلك لارتباطه في بادئ الأمر، بالمؤسسات الاجتماعية والمنظومة الأخلاقية داخل المجتمع. فقد أخذ الاحتجاج قديما شكل التمرّد والثورة على العادات والأعراف التي دأب عليها الناس، ما جعل كل محاولة للاعتراض على ما هو سائد اجتماعيا مغامرة غير مأمونة العواقب. يشهد التاريخ على سلسلة متواصلة وشاقة من خروج الأبناء عن طوع الآباء، وثورة المظلومين على الظالمين وتمرّد الفقراء على الأغنياء. أما حينما يتعلق الأمر بالسلطة السياسية، فالأحداث التاريخية التي تتسم بالصراعات والاحتقانات المرتبطة بتدبير الشأن العام للدول، لطالما ارتبطت بمفهوم الثورة الحاملة لمعنى التغيير، والتحول السياسي الذي تفرضه

القاعدة المسودة على النخبة السائدة (شعبان، 2012، ص 55). لذلك فمعظم الدول الأوروبية عرفت موجات من الاحتجاجات الاجتماعية، طلبا لتحقيق مبدأ العدالة والكرامة التي أسستها أفكار وفلسفات أوروبية، بل أطرتها وسعت إلى تكريسها فكريا وعضويا على أرض الواقع. فبعد اشتعال الثورة في فرنسا، بدأ الجمهوريون والراديكاليون البلجيكيون مباشرة في الدعوة إلى ثورة أخوية «fraternal» في بلدانهم. إلا أن رد الحكومة جاء سريعا، وقامت السلطات السياسية في ذلك الوقت بعدة إجراءات احترازية، من ضمنها طرد كارل ماركس من البلاد في الرابع من مارس/ آذار 1848 (تلي، 2005، ص 105).

كما أن السياسات العامة في أوروبا القرن التاسع عشر كانت موازية للتدبير الاحتجاجي على مستوى الشارع، فقد أصبحت سياسة الشارع وسياسة البرلمان في بلجيكا وفرنسا مقترنتان، إذ وفرت الحركات الاجتماعية نسبة كبيرة من النسيج الضام (تلي، 2005، ص 107). هكذا، أصبح الفعل الاحتجاجي ممأسِسا للحركات الاجتماعية بشكل أكثر عمومية، في إطار السياسة العامة لكل من فرنسا وبلجيكا كبلدين يسيران آنذاك في أفق نظام سياسي ديمقراطي. غير أن دولة بريطانيا العظمى سبقت كل من فرنسا وبلجيكا الى مأسسة الحركات الاجتماعية، حيث كانت القوانين أمام البرلمان بؤرة لإملاء المطالب عن طريق الحركات الاجتماعية. ومن ثمة، فقد روجت الحركات البرلمانية بلا شك للحركات الاجتماعية (تلي، 2005، ص 108). يتضح من خلال الفكر السياسي الأوروبي السائد في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، أن المجتمع أسس لسلطة موازية تتراوح أدوارها بين الضغط والتوجيه والتصحيح في علاقة بالقرارات السياسية، بل يمكن القول أيضا إن الحركات الاجتماعية كانت شريكا أساسيا وفعالا للبرلمان كجهاز تشريعي.

لقد تحركت السوسيولوجيا من نقطة انطلاق محددة؛ وهي أن العقل يتجسد في المجتمع الحديث، وأن السلوكيات الفردية أو الجماعية ينبغي تقييمها وفق فائدتها للمجتمع (تورين، 2000). فقد عرفت الحركات الاجتماعية تأصيلات مختلفة في الحقل السوسيولوجي، نظرا لارتباطها بالمعيش المشترك الذي يجعل من الحياة الجماعية وفاعليتها مسرحا لتمظهر العديد من الميكانيزمات الاحتجاجية في الفضاء العمومي. ولعل من الباحثين الأوائل في مجال السوسيولوجيا الذي اهتم بالحركات الاجتماعية "آلان تورين" الذي نقل مفهوم الحركات الاجتماعية من دائرة التمرّد والخروج عن مسار المنظومة الاجتماعية والسياسية المعتادة إلى مفهوم الفاعل الاجتماعي « L’acteur social » الذي ينخرط

في إعادة هيكلة المؤسسات الاجتماعية عبر تبنيه للحركات الاجتماعية، ليكون بذلك "تورين" منتقدا للفلسفات والتصورات السابقة التي رأت في الحركات الاجتماعية تلك المناوشات والتمردات التي لا تحدث تغييرا واضحا في البنى المجتمعية، والتي تمثلها تصورات كل من "فوكو" و"ماركيوز" و"ألتوسير" و"بورديو"، على اعتبار أن الحركات الاجتماعية ليست سوى محاولات هامشية تروم التغيير المجتمعي، دون أن تكون لنتائجها أثر بالغ، مادامت المجتمعات الأوروبية تحت سيطرة السلطة والمراقبة المطلقتين (بورديو، 2007، ص 69).

من المؤكد أن الباحثين في حقل سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية يسعون بشكل دؤوب لفهم ميكانيزمات الظواهر الاحتجاجية المتسمة بالدينامية والحركية، ما يحتم على الباحث استكشاف أبعادها التفاعلية والرمزية الجمعية والشبابية بشكل خاص. من خلال رصد أدوارها في إنتاج الفعل الاحتجاجي، وتشكُّل بنى الحركات الاحتجاجية. إن التأمل في الواقع الاجتماعي الذي بات عنوانا للاحتقان والضغط المجتمعيين في الأوساط الهشة وبين الفئات القابعة تحت عتبة الفقر، يجعل من دراسة الفعل الاحتجاجي رهانا ذا أهمية بالنسبة للباحثين في الحقل السوسيولوجي، من خلال محاولة فهم وتفسير الديناميات الاجتماعية التفاعلية التي تعتمل في دواخل الحركات الاجتماعية، وما تكتسيه من طابع تواصلي سيبراني على المستوى التعبوي للحركات الاحتجاجية من جهة، وطابع استراتيجي واقعي على مستوى المواقع الاحتجاجية من جهة ثانية، أمام التغير الكبير الحاصل في بنية الحركات الاجتماعية ومقاصدها، ودور هذه الديناميات التفاعلية الرمزية في إنتاج الفعل الاحتجاجي، إذ لم نعد نتحدث عن الحركات الاجتماعية في شموليتها وموضوعية طرق معالجتها البحثية منهجيا ونظريا فقط، بل لما تمثله الحركات الاجتماعية من آفاق استكشافية لأهمية التفاعلات الشبابية الرمزية الحديثة.

5. في ماهية الحركات الاحتجاجية:

لا شك أن مصطلح الحركات الاحتجاجية بات من بين المصطلحات الأكثر تداولا لتوصيف المظاهرات والحشود التي تطالب بإنصافها، محتلة بذلك الفضاء العام. الأمر الذي يستوجب تأملا في هذا المفهوم، رغبة في فهمه وتطلعا لتوضيحه وتمييزه عن غيره. يطرح مفهوم الحركة الاحتجاجية العديد من الصعوبات من حيث التعريف الدلالي، خصوصا وأن هذا المفهوم يتصف بطابع دينامي

متغير، بالنظر للظروف المكانية والزمانية، وأيضا المقاربات النظرية التي تناولته. إن تعريف الحركة الاحتجاجية يقتضي تفكيك هذا مفهوم إلى شقين أساسيين وهما:

الحركة: يقتضي تعريف الحركة هنا جعلها في مقارنة مع باقي أشكال التنظيم الاحتجاجي أو السياسي، إذ أن الحركة كما يذكر أحد الباحثين "أكثر شمولا"، ولكنها في الوقت نفسه، أقل تماسكا وانضباطا من الحزب السياسي، كما يمكن أن تكون تيارا عريضا، يشمل توجهات سياسية وإيديولوجية مختلفة (شعبان، 2012، ص 19).

الاحتجاج: إن التعريف اللغوي للاحتجاج، كما ورد في تكملة المعجم العربي، يحيل على أن احتج يقصد به التعلل بحجاج أو على حجة أو اعتذر بعذر، وتظاهر بأن له عذر. واحتج في فعله يعني تعلل به، واعتذر به، وأتى به كحجة. وجاء في المعجم الوسيط أن فعل احتج عليه يعني أقام عليه الحجة، وعارضه مستنكرا فعله (المعجم الوسيط، 1960، ص 156).

ينطرح موضوع "تيبولوجيا" الحركات الاحتجاجية في كتابات العديد من الباحثين المهتمين بالشأن الاحتجاجي، خاصة وأن جدل التصنيف قائم من أجل تحديد بين وواضح للمفهوم. فهل حري بنا الحديث عن حركات قروية أم حضرية، محلية أم عالمية؟ سيكون تصنيف الحركات الاحتجاجية هنا تصنيفا على أساس جغرافي، أم أن التصنيف المناسب للحركة الاحتجاجية يستوجب النظر إليها من زاوية موضوعاتية؟ للخلوص أن هناك حركات احتجاجية نقابية وأخرى عمالية، وحركات الطلبة والمعطلين، وحركات الفلاحين، بالإضافة للحركات النسائية، والحركات الدينية، والحركات الثقافية واللغوية، والحركات السياسية؟ أم علينا أن ننظر إلى الحركات الاحتجاجية كحركات تتسم بتجمع الأفراد وفق مصالح مشتركة مادية كانت أو معنوية؟ يجمعهم الشعور بالحرمان النسبي، والوعي بأهمية إحداث التغيير في الواقع (شعبان، 2012، ص 22)، أم أنها حركات اجتماعية دالة على الجماعات والتنظيمات المناهضة للعولمة والنيوليبيرالية التي أصبح يطلق عليها اسم الحركات الاجتماعية الجديدة؟ (العطري، 2017، ص 41).

يمكن تعريف الحركات الاحتجاجية لغويا انطلاقا من ورودها في تكملة المعاجم العربية، إذ يقصد بفعل احتج تعلّل بحجة أو على حجّة، أو اعتذر بعذر أو تظاهر بأن له عذر. واحتج في فعله بمعنى تعلّل به واعتذر به، أي أتى بفعله كحجة. وحسب معجم الوسيط تعني كلمة احتج عليه أقام الحجة عليه وعارضه مستنكرا فعله (المعجم الوسيط، 1960، ص24). أما على المستوى الاصطلاحي، فيعتبر الاحتجاج وسيلة غير مؤسساتية لمحاولة التأثير على السّلطة، وهو يكمّل وسائل أخرى للتأثير

مثل الأحزاب والنقابات، كما أن الاحتجاج جزء من حرية التعبير. تشير الحركة الاحتجاجية كذلك إلى التقاء جماعة من الناس حول إحداث تغيير اجتماعي وسياسي كلّي أو جزئي في نمط القيم السّائدة والممارسات السياسية، ذلك أنها الجزء الأكبر من عملية التحديث. بالإضافة إلى أن الحركات الاحتجاجية تعبير عن الحس الاجتماعي، أكثر من كونها تعبيرا عن الأزمة الاجتماعية. فهي حالة من الغضب العام تسود المجتمع، أو فئة معينة داخل المجتمع. وغالبا ما تكون هذه الفئة مهمشة داخل النسيج المجتمعي، فيكون تعبيرها عن غضبها عبر الحركات الاحتجاجية السّلمية أو غير السّلمية، في شكل إضرابات واعتصامات، أو تجمهرات ومظاهرات. كما قد يصل الأمر بهذه الفئات إلى مسارات عنيفة من أجل التعبير عن مطالبها ومطالبة الحكومة بتنفيذها (Cooper, Addis, & Morrow, 2005, p. 81).

ويمكن تعريف الحركات الاحتجاجية أيضا بأنها "فعل اعتراض تقدم عليه جماعة ضد أخرى حول قضية محددة ومحدودة وملحّة الوجود. فهي بذلك مندرجة ضمن منظومة العمل التاريخي، لا ضمن منظمة التنظيم الاجتماعي" (الشوبكي و آخرون، 2014، ص 49). كما تعرّف الحركات الاحتجاجية على أنها "أشكال متنوعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرّفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم، أو الالتفاف حولها، وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات الاجتماعية. وخاصّة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية وقد تتخذ أشكالا هادئة وغير منظمة". وبناء على هذا التعريف، يمكن أن نخلص إلى أربعة أبعاد للحركات الاحتجاجية التي ينطوي عليه الفعل الاحتجاجي. وهي فعل الاعتراض (الاحتجاج)، والمعترض (المحتج)، والمعترض عليه (المحتج عليه، فئة اجتماعية، السلطة..)، ثم موضوع الاعتراض (سياسي، حقوقي، ثقافي، اجتماعي...) (الشوبكي و آخرون، 2014، ص49).

ويمكن كذلك تعريف الحركات الاحتجاجية ضمن إطار تاريخي إنساني، كما تفيد الكتابات التاريخية والسياسية. فالتاريخ الإنساني لم يكن في مجمله إلا سلسلة طويلة وشاقة من تمرّد الأبناء على الآباء، والمظلومين على الظالمين، والفقراء على الأغنياء، والصّغار على الكبار، والمسودين على السّادة (الشوبكي و آخرون، 2014، ص 53). في نفس السياق، يعرّف عالم الاجتماع "شارلز تلي" الحركات الاحتجاجية على أنها سلسلة من **الداء؟** المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديون لرفع مجموعة من المطالب، كما اعتبر تلي الحركات الاحتجاجية وسيلة

ناجعة يمكنها السّماح للأشخاص العاديين والبسطاء بالمشاركة في الفعل السيّاسي داخل المجتمع، باعتبارها عملا جماعيا يهدف إلى تأسيس نظام جديد للحياة (تلي، 2005، ص 25). أما الحركات الاحتجاجية في نظر «Éric Neuveu»، فتعني تعبئة النّساء والرّجال حول الآمال والعواطف والمصالح، وهي كذلك وصفة ممتازة تضع الرّهانات الاجتماعية على طاولة النّقاش، للبحث في قضايا العدل واللاعدل داخل المجتمع. كما أنها مناسبة موسمية لتحريك المجتمع والسياسة للتسجيل في الذّاكرة الجماعية (Neveu, 2011, p. 33).

ويعرّف "هربرت بلومر" الحركات الاحتجاجية باعتبارها نشاطا اجتماعيا غالبا ما يأخذ شكل التصورات والمشاعر غير المنظمة، ليصبح مع مرور الوقت وبشكل تدريجي كيانا متميزا، ومعبرا عن أشكال جديدة من الاجتهاد والسّلوك الجمعي. كما يعرّف "ترنر" الحركات الاحتجاجية بأنها مجموعة من الأفعال الجماعية المتمايزة عن الأنشطة التنظيمية والمؤسسية. فيما يعتبر "فرنسوا شازل" الحركات الاحتجاجية نسقا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، أفضى إلى فشل في ميكانيزمات التناول المؤسسي للصّراعات، حيث أصبح إشكال الظاهرة الاحتجاجية مرتبطا أكثر من حيث التنظير السوسيولوجي بالتأطير العفوي والتلقائي للفاعلين في الحركات الاحتجاجية. ولعل عامل التأطير الاحتجاجي يمثل في نظرنا مؤشرا بحثيا يمكن الاعتماد عليه في فهم الميكانيزمات الاحتجاجية لعالم اليوم، خاصة مع الموجات الجديدة من الاحتجاجات التي جعلت التناول المؤسسي للصراعات متجاوزا في ظل وجود أشكال جديدة من السلوكات الاحتجاجية. ولعل ذلك يطرح أكثر من سؤال بخصوص المبادئ الأساسية للحركات الاحتجاجية.

تستلزم الحركات الاحتجاجية، في نظر عالم الاجتماع الفرنسي "آلان تورين"، مجموعة من المبادئ التي سماها بالمبادئ الوجودية. وتتأسس الحركات الاحتجاجية حسب "تورين" على ثلاثة مبادئ أساسية، تتلخص أولا في مبدأ الهوية (من هو الفاعل؟)، ثم مبدأ التّعارض (من هو الخصم؟) كمبدأ ثان، فيما يتحدد المبدأ الثالث في مبدأ الشمولية (من أجل ماذا أحتج؟). واعتبر تورين هذه المبادئ الثلاثة متلازمة ومترابطة فيما بينها، لكون هذا الترابط في نظره شرطا أساسيا تقوم عليه كل حركة احتجاجية (Touraine, 1965, pp. 155-156).

يتجسد مبدأ تورين الأول في تفسير الحركات الاحتجاجية . وهو مبدأ "الهوية". في التحديد الواعي للغرض من الاحتجاج. فهذا المبدأ هو ما يجعل الحركة الاحتجاجية في نظر "تورين" منظمة من

خلال تعيين الفاعل لمرجعيته التنظيمية والمؤسساتية. الأمر الذي يتيح للحركة الاحتجاجية الإجابة عن سؤال هويتها ومرجعيتها ومشروعية مطالبها. أما المبدأ الثّاني . وهو "التعارض". فينتظم في إطار علاقة جدلية وتعارضية بين طرفين أو أكثر، إذ تقتضي ضرورة هذا التّعارض تعيين الطّرف الخصم باعتباره عنصرا أساسيا في حلقة الصّراع بين القوى المتعارضة، سواء كان هذا التّعارض إيديولوجيا أو على مستوى المواقف أو القناعات. بهذا المنطق اعتبر تورين أن الفاعل الاحتجاجي يمكن أن يحدّد خصمه وفق علاقة تعارضية في قوة اجتماعية معينة أو توجهات عامة للحياة الاجتماعية التي يسعى هذا الفاعل إلى مواجهتها وإعادة النظر فيها. وكمبدأ ثالث للحركات الاحتجاجية يؤكد تورين على مبدأ الشمولية من خلال الطّابع الجمعي للحركة الاحتجاجية كحركة اجتماعية ذات وعي جمعي، يمارس خلالها الفعل الاحتجاجي بصيغة جماعية وشمولية، لا كأقلية وبفردانية، إذ تهدف الحركات الاحتجاجية إلى التأثير في الرأي العام وإحقاق الحقوق وتحقيق المطالب (تورين، 2011، ص 29).

يمكن تصنيف الحركات الاحتجاجية بالاعتماد على هوية النّاشطين فيها، سواء أكانوا عمالا أم طلبة أم نساء يدافعن عن قضية إنسانية أم حركات اتخذت لها مرجعية دينية أو ثقافية (الاسماعيلي، 2018، ص 115). كما يمكن تصنيف الحركات الاحتجاجية إلى حركات إصلاحية تسعى لتغيير بعض القرارات والقوانين والمعايير كالنقابات مثلا، والتي تهدف إلى تحسين أحوال العمال، وحركات راديكالية تستهدف تغيير منظومة القيم الجذرية كحركة الحقوق المدنية بالولايات المتحدة الأمريكية التي دعت إلى تحقيق مبدإ المساواة بين الأعراق، وتحديدا قضية السّود، وحركات قيمية تروم تغيير القيم السائدة داخل المجتمع. بالرّجوع إلى مصادر قيمية دينية، كحركات الإصلاح الديني، وحركات محافظة، هدفها الأساسي المحافظة على القيم والمعايير والنظم الأخلاقية المميزة للمجتمع والرّاسخة في مخياله، وحركات معيارية تستهدف تغيير النّظم والقواعد القيمية في المجتمع مع الحفاظ على المعايير القيمية الأعم، وحركات الخلاص الهادفة إلى تغيير الأفراد، واستبدال قناعاتهم ومبادئهم الدينية من خلال التحويل الكلّي للمبادئ والمقدّسات ذات الأصل الديني، وحركات السّلام ذات النزوع السّلمي والحضاري، والتي تقاوم حركات العنف، وتسعى إلى الحد منها، وحركات العنف المتمثّلة بالأساس في الحركات الثورية المسلحة (الشوبكي و آخرون، 2014، ص 35).

لطالما تميز مفهوم الحركات الاحتجاجية بعدة خصائص، تسم السلوكات والديناميات الاحتجاجية بكونها احتجاجات جماعية ومقصودة، يتوفّر فيها شرط الوعي بالفعل الاحتجاجي من جهة، وقصدية هذا الفعل من جهة ثانية. لا معنى للاحتجاج في ظل انعدام الطّرف المعترض عليه، كما لا يمكن أن نستثني في مقاربتنا للفعل الاحتجاجي خاصيته العنيفة، بحكم مآلات التجمّعات البشرية المطالبة بحقوقها. فقد يأخذ الاندفاع الاحتجاجي الجماعي شكل ردود أفعال عنيفة تجاه ما تتعرّض له الجموع من أزمات اجتماعية أو صراعات محتدمة داخل الشكل الاحتجاجي نفسه. لذلك، فمن خصائص الحركات الاحتجاجية توفرها على حد أدنى من التنظيم، بغاية إحداث تغيير على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي. يكون خلال هذا التنظيم الفاعلون ملتزمين ومؤطّرين ضمن أشكال احتجاجية مفكّر فيها ومخطّط لها، معزّزين سلوكهم الاحتجاجي بروح المشاركة الإيجابية (غرايبة، 2006، ص 8). على خلاف ما سبقت الإشارة إليه، تتميز الحركات الاحتجاجية، في نظر "توفيق عبد الصّادق"، بكونها ممارسات جماعية لعدد كبير من الناس دون أي اتفاق مسبق أو تخطيط قبلي. تتسم في شروطها الميدانية بمجهولية القيادة، عكس ما يمكن تصوره في الحركات الحزبية أو النقابية. كما تطبعها التلقائية والاندفاعية باعتبارها ردود أفعال في التعاطي مع متغيرات الواقع في ظل الإجماع والاستمرارية. فالحركة الاجتماعية شمولية بطبيعتها، بينما يتحدد الفعل الاحتجاجي بالاستمرارية، لكونه يشمل جل الحركات الاحتجاجية كأسلوب من أساليب الحركات الاجتماعية (عبد الصادق، 2014، ص 11).

لا ريب أن للفعل الاحتجاجي آليات انتاج شبابي واستراتيجيات تفعيل ميداني، ولعل هذا المدخل المقارب للحركات الاجتماعية شرحا وتنظيرا وتفسيرا شكل رهانا مركزيا لهذه الورقة العلمية، حيث ركزنا على التأصيل المفاهيمي للفعل الاحتجاجي معتمدين في ذلك على تأملات مفاهيمية في الدلالات السوسيولوجية للفعل الاحتجاجي برجوعنا للتأصيلات النظرية السوسيولوجية التي عنيت بالحركات الاجتماعية ورهاناتها الإبستمولوجية والوقوف على التطور الذي لحق التفكير في الحركات الاجتماعية خاصة مع سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية الفرنسية بريادة "آلان تورين". وفق التسمية المستحدثة التي أطلقها هذا السوسيولوجي على الديناميات الاحتجاجية المعاصرة واصفا إياها ب"الحركات الاجتماعية الجديدة". مع ابراز أهمية السيرورة الاجتماعية التفاعلية التي انتقلت بالتفكير السوسيولوجي من الحركات الاجتماعية كصرح احتجاجي بنيوي ممتد في الزمان والمكان إلى

الحركات الاحتجاجية؛ باعتبارها أحداثا عابرة ومعبرة عن حالة من الغبن والممانعة الاجتماعية التي تعوزها الشروط البنيوية للاستدامة المكانية والزمانية.

خاتمة:

يتضح بالتالي أن للحركات الاحتجاجية الشبابية مقومات ذاتية وموضوعية، تجعلها تتشكل وفق ميكانيزمات وديناميات اجتماعية غارقة في التنوع والاختلاف، عبر احتلال الشارع العام باعتباره موقعا حيويا يتيح مشهدا بانوراميا للفعل الاحتجاجي. فرغم التغير الذي من الممكن أن يلحق هذه الميكانزيمات الاحتجاجية، إلا أن الفعل الاحتجاجي المميز لاحتلال المواقع والتظاهر يبقى رهينا بتكتيكات الدولة ومنطقها في التعامل مع هذه الأشكال الاحتجاجية بمنطق ليس بالضرورة متوافقا مع الشروط الموضوعية الاحتجاج، والتعبير عن الرأي والدفاع عن الحقوق. لكنه منطق يتماشى مع غاية الدولة ورهاناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أما الحركة الاحتجاجية، فتحيل على إقدام جماعة ما على القيام بفعل اعتراض ضد جماعة أخرى، وذلك حول قضية محددة أو ملحة. ترمز الحركة الاحتجاجية، إذا، بكونها أبرز شكل يمكن أن يجسد فعل الاعتراض في مواجهة السلطة. كما يمكن لها أن تختلف في الممانعة التواصلية والميدانية، بأن تكون حركات ناعمة أحيانا، وحازمة أحيانا أخرى. إن ما يميز الحركة الاحتجاجية كفعل اعتراضي محدود زمنيا ومكانيا هو كسر الروتين وتجديد أشكال الاعتراض والممانعة في الحياة العامة، وذلك من خلال أعمال العنف، ضمن سيرورة بعض الأشكال الاحتجاجية، أو الاحتجاج المشروع عبر التظاهر أو العصيان، أو الاعتصام أو غير ذلك من الأشكال الاحتجاجية.

References:

Alain Touraine. (2000). What is democracy? A philosophical study (first edition). (Aboud Kasuha, the translators) Damascus: Publications of the Ministry of Culture of the Syrian Arab Republic.

Shaaban, Ahmed Bahaa El-Din. (2012). Social Movements from Porto Alegre to the Arab Spring. (First Edition). Cairo: Supreme Council of Culture.

Shabani, Ali. (2010). Youth and Youth Culture between the Constant and the Variable: Youth as Culture. Carthage: Tunisian Academy of Sciences, Letters and Arts, Bayt Al-Hikma.

Al-Shoubaki, Omar, et al. (2014). Protest Movements in the Arab World (Egypt, Morocco, Lebanon, Bahrain, Algeria, Syria, Jordan). (Second Edition). Beirut, Lebanon: Center for Arab Unity Studies.

Al-Atari, Abdul Rahim. (2017). Sociology of protest movements: questions of the constant and the variable. (First edition). Fez: Dar Muqarabat for Publishing and Cultural Industries, Sociology Series.

Al-Atari, Abdul Rahim. (2011). Sociology of Social Movements: A Critical Study. Izafaat Magazine (Issue 13).

Al-Atari, Abdul Rahim. (2008). Protest movements in Morocco. "Indicators of congestion and preludes to popular discontent." Rabat: Viewpoint Notebooks.

Abdel Sadek, Tawfiq. (2014). The February 20 Movement in Morocco: Sources of Defects and Possibility of Recovery. Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine (Issue 426).

Ghraibeh, Ibrahim. (2006). Social Movements in the Arab World. Al-Asr Magazine (Issue 32), pp. 5-29.

Al-Mu'jam Al-Wasit. (1960). Al-Mu'jam Al-Wasit. Cairo: Al-Shorouk International Library.

Al-Sharak, Ahmed. (2017). Sociology of the Arab Spring or the Founding Revolutions. (Third Edition). Fez: Dar Muqarabat for Publishing and Cultural Industries.

De La Porta, Donatella, and Diani, Mario. (2017). Social Movements: An Introduction. (2nd ed.). London, UK: Hindawi CIC Foundation.

Benford, R., & Snow, D. (2000). FRAMING PROCESSES AND SOCIAL MOVEMENTS An Overview and Assessment. Annu. Rev. Sociol, 611-639.

Blumer, H. (1951). Social Movements. Principles of Sociology, 199–220.

Cooper, J., Addis, M., & Morrow, P. (2005). the right to peaceful protest in your Rights. the liberty guid to Human Rights, 66-87.

Hellmeier, S., & Weidman, N. (2020). Pulling the Strings? The Strategic Use of Pro-Government Mobilization in Authoritarian Regimes. Comparative Political Studies, 53(1), 71-108.

Landrin, X., & Le Digol, c. (2009). Dictionnaire de sociologie. L'Homme - Revue française d'anthropologie, 130-134.

Neveu, E. (2011). Sociologie des mouvements sociaux. Paris: La Découverte.

Touraine, A. (1965). Sociologie de l'action, Essai sur la societé industrielle. Paris: Editions Seuil.